Vol.5. No.1, March, 2017 ISSN: 2090-5890

خطبة الجمعة ودورها في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

د. محمد عبد النبي أحمد المتولي

باحث دكتوراه بقسم أصول التربية

الملخـــص :

تعد خطبة الجمعة وسيلة هامة من وسائل التربية الإسلامية الجماعية التي تعني بتربية و توجيه المجتمع وفق أحكام الدين وتعاليمه، وتسهم بما تقدمه من موضوعات مختلفة إلى إيجاد المجتمع الصالح وتكوين الفرد الصالح ، وإذا كانت مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير تعيش مرحلة تصحيح المسار في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل التطورات التي تحدث في المنطقة العربية ، فان تصحيح الخطاب الديني مما علق به من شوائب يعد حاجة وضرورة بحيث يرتكز على أسس علمية ومنهجية ثابتة ليتواكب مع المتطلبات الجديدة ، ويكون قادراً على رسم مستقبل جديد لمصر ينعم فيها أبناء شعبها بالحرية والكرامة والعدالة.

وقد تمت معالجة قضية هذا البحث في ثلاثة محاور:

– الإطار المفاهيمي لخطبة الجمعة.

– أسباب ثورة ٢٥ يناير وأهم أهدافها.

– تصور مقترح لكيفية إسهام خطبة الجمعة في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه محاولة لترشيد الخطاب الديني من خلال خطبة الجمعة مما يجعله مزكياً للحياة الروحية، ودافعاً لمسيرة التنمية الشاملة ، وبما يدعم قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والتضامن والاجتهاد، وإثراء الفكر الديني المستنير، وجعله مواكباً لمتغيرات الواقع ومسايراً لمقتضيات التطور.

الكلمات المفتاحية: *خطبة الجمعة، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.*

Abstract:

The Friday sermon is considered an important means of Islamic education, which is concerned with the education and guidance of the society in accordance with the provisions of the religion and its rules (teachings), it contributes to the creation of a good society and a good individual.

If Egypt after the revolution of 25th of January is in the stage of correcting the path in various political, social and cultural aspects and in the light of the developments that take place in the Arab region, the correction of the religious speech, which was implicated by some impurities, is a must and a need so that it is based on scientific and systematic foundations in order to go with the new requirements and to be able to draw a new future of Egypt in which its people enjoy freedom, dignity and justice.

The issue of this research has been discussed in three aspects:

1- The conceptual framework for Friday sermon.
2- Reasons for 25th January revolution and its main goals.
3- Imaginary proposal for how the Friday sermon contributes to the goals of 25th revolution.

The importance of this research comes from considering it as an attempt to the improvement of the religious speech (discourse) Through Friday sermon which makes it supportive of spiritual life and a promoter of the process of comprehensive development and support the values of moderation, tolerance, solidarity and diligence, and enriching enlightened religious thought and making it compatible with the changes in reality and keeping with the requirements of development.

Keywords: Friday sermon, 25th January, 2011 revolution

مقدمـــة :

تعد خطبة الجمعة وسيلة هامـــة مـــن وســـائل التربية الإسلامية الجماعية التي تعني بتربية وتوجيـــه المجتمع وفق أحكام الدين وتعاليمه؛ إذ بالرغم من تقدم وسائل الإعلام والتوجيه المختلفـــة، واتســـاع نطـــاق تأثيرها فما يزال المسجد يحتل المكانة الســـامية فـــي قلوب المسلمين، وصوته الذي ينطلق من منبر الجمعة هو الأقوى فاعلية في نفوس الناس ووجـــدانهم حيـــث تتضاءل بجانبه أصـــوات تلـــك الأجهـــزة بإمكاناتهـــا الضخمة، ووسائلها المتطورة (أحمد عبد الكريم أحمد: ١٩٩١، ١٥).

وتسهم خطبة الجمعة بما تقدمه من موضوعات مختلفة إلي إيجاد المجتمع الصالح وتكوين الفرد الصالح، فمن علي منبر الجمعة طرحت مفاهيم العقيدة، وتعاليم الشريعة، وسِيرَ الأنبياء والصالحين والمجاهدين، ومن خلال هذا المنبر الحي المتجدد عولجت المشاكل التي كانت تستجد في كل عصر ومصر، وطرحت الحلول المناسبة، ومن خلال هذا المنبر الأسبوعي الذي لا يتخلف استطاع الخطباء البارعون الصادقون أن يبعثوا في النفوس روح الجهاد ضد الغزاة والمارقين الذين عانت الأمة منهم عبر تاريخها الكثير، وسارت علي هذا النمط الأجيال المؤمنة تستخدم منابر المساجد للإرشاد والتوجيه، والإنذار والتحذير، وبيان الأحكام، وغرس العقيدة الصحيحة، والحث علي النهج الصحيح، والسلوك المستقيم حتي يعيش المجتمع المسلم صافياً متواداً متكاتفاً متعاطفاً. (محمد عماد محمد: ١٤١١ه، ٢٨).

وإذا كانت مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير تعيش مرحلة تصحيح المسار في مختلف النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وفي ظل التطورات التي تحدث بالمنطقة العربية، فإن تصحيح الخطاب الديني مما علق به من شوائب يعد حاجة وضرورة بحيث يرتكز علي أسس علمية ومنهجية ثابتة ليتواكب مع المتطلبات الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير، ويكون قادراً علي رسم مستقبل جديد لمصر، وذلك من خلال التواصل مع نبض الشارع ونشر الفكر الإسلامي الوسطي، والتركيز علي مشاكل المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها في إطار تفاعل الدعاة مع قضايا وطنهم.

وتنطلق هذه الدراسة من نتائج العديد من الدراسات التي أشارت إلي وجود العديد من أوجه القصور في الخطاب الديني عامة والخطاب المنبري بصفة خاصة من أوجه هذه القصور:

- تجاهل الخطاب الديني بعض القضايا المجتمعية المهمة والحيوية، كتلك المرتبطة بالقضايا المتعلقة بالتبعية الاقتصادية والثقافية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية المعاصرة (حنان محمد عبد المجيد: ٢٠٠٦)
- انفصال الخطاب الديني عن واقع الحياة المعاشة (أحمد عبد الله زايد، ٢٠١١)
- هروب الخطاب الديني من القضايا البنائية الكبرى وتناول القضايا الجانبية والثانوية (رباب جلال محمد، ٢٠١٤).

مشكلة البحث:

١- ما الإطار المفاهيمي لخطبة الجمعة؟
٢-ما أسباب ثورة ٢٥ يناير وأهم أهدافها؟
٣- ما التصور المقترح لكيفية إسهام خطبة الجمعة في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير؟

أهمية البحث:

- محاولة ترشيد الخطاب الديني من خلال خطبة الجمعة مما يجعله مزكيًا للحياة الروحية ودافعًا لمسيرة التنمية الشاملة وبما يدعم قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والتضامن والاجتهاد وإثراء الفكر الديني المستنير وجعله مواكبًا لمتغيرات الواقع ومسايرًا لمقتضيات التطور.
- كثرة الأصوات التي تطالب بالرقي بالخطاب الديني عامة والخطاب المنبري خاصة، وهو ما يشير إلي وجود خلل لابد من معالجته، والحديث هنا ليس عن المحاولات الموجهة لغرض تدجين الدين وحرفه عن صورته المشرقة، إنما عن الأصوات الناقدة التي تسعي إلي معالجة الواقع والنهوض به من خلال تقديم رؤية صحيحة للدين.

إجراءات البحث:

تمت معالجة قضية هذا البحث في ثلاثة محاور علي النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لخطبة الجمعة.

المحور الثاني: أسباب ثورة ٢٥ يناير و أهم أهدافها.

المحور الثالث: كيفية إسهام خطبة الجمعة في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير.

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل محور من هذه المحاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لخطبة الجمعة.

الخطبة لغة واصطلاحاً:

الخُطْبَةُ: هي بضم الخاء، هي ما يقال على المنبر، يقال: خَطَبَ على المنبر خُطْبَةً - بضم الخاء – وخطابة، وهى مشتقة من المخاطبة، وقيل: من الخطب، وهو الأمر العظيم لأنهم كانوا لا يجعلونها إلا عنده، وقد جاء فى لسان العرب أن الخطبة: اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب، والخطبة عند العرب الكلام المنثور المسجوع، ورجل خطيب: حسن الخطبة (ابن منظور: د – ت، ٣٤٩).

وتعرف الخطابة بأنها: فن مخاطبة الجمهور لإقناعه واستمالته وذلك بقوانين تعرف الخطيب بقوانين التأثير ووسائل الإقناع، وما يجب أن يكون عليه الخطيب من صفات، وما يختار من موضوعات، وما يجب أن تكون عليه ألفاظ الخطبة وأساليبها وترتيبها (محمد أبو زهرة: ١٩٨٠، ٩).

وتعرف خطبة الجمعة بأنها: فن من فنون القول يقصد به مشافهة الجمهور في يومها قبل الصلاة بطريقة خطابية للتأثير فيهم وهدايتهم إلي ما يصلحهم في الدين والدنيا (يسري محمد هانئ: ١٩٩٥، ١٠٣).

والباحث يقصد بخطبة الجمعة فى هذا البحث الموضوع الذي يقوم الخطيب بتحديد أهدافه وعناصره، وتحضيره تحضيرًا حسنا، ثم كتابته أو حفظ عناصره والتعبير عنها، وذلك بعد تلمس حاجة المصلين لذلك الموضوع، ثم يقوم الخطيب بإلقائه من على منبر الجمعة بأسلوبٍ حسن يوصل بوساطته هذا الموضوع على المصلين بأفضل الصور وأتمها، آخذًا باعتباره أن يربط بين طبيعة الموضوع، وأسلوب إلقائه، ونوعية المصلين، ومستوياتهم المختلفة وذلك بهدف تحقيق الغرض التربوي عند المصلين.

ولكي تؤدي خطبة الجمعة وظائفها التربوية والتوعوية، هيأ لها الإسلام ظروفا مناسبة، وشروطا وآدابا ملائمة منها:

١- أنها شرع الله عز وجل:

جعل الشارع الحكيم خطبة الجمعة فريضة وشعيرة من شعائره العظمي وأوجب علي كل مسلم عاقل حضورها، وجعل الخطبة شرطاً لصحتها، فهي ميراث النبوة، حرص علي الإنصات إليها والاستماع إلي موضوعها امتثالاً لتوجيهات نبينا محمد ﷺ: { إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت، والإمام يخطب فقد لغوت} (الإمام البخاري: ١٤٠٠ ه، حديث رقم (٩٣٤).

٢- الجو الروحاني الذي تتم فيه الخطبة:

فهي تتم في بيت من بيوت الله تعالى تعمره السكينة، وتغشاه الرحمة، وتحفه الملائكة الأطهار، قال رسول الله ﷺ: { وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده } (الإمام مسلم: ١٤٣٧هـ، حديث رقم (٢٦٩٩).

٣- استمرارية التواصل:

شرعت فريضة الجمعة لحكمة ظاهرة لا تخفي علي المفكر المتأمل فهي ليست فريضة عادية، ولكنها بمثابة عيد أسبوعي يلتقي فيها المسلمون للتعارف وتوثيق أواصر المودة بينهم، و التعاون علي ما فيه الخير، كما فرضت بصورة دورية كل أسبوع لعرض مشكلات المجتمع و العمل علي حلها وشحذ الهمم وتقوية العزائم والدعوة إلي الخير ونبذ الشر وذلك شريطة أن يتم إعدادها إعدادا جيداً ويحكم توجيهها، ولو أجيد التخطيط لها لتلقي المسلم في العام الواحد

اثنتين وخمسين خطبة لها موضوعاتها المدروسة وأهدافها المفيدة (محيي الدين عبد الحليم: ١٩٩٠، ٦)

من أهداف خطبة الجمعة

- شرح الفكر الإسلامي الأصيل و تنقيته من الشوائب الدخيلة عليه، وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، وردّ الشبهات والأباطيل التي يثيرها خصومه لبلبلة الأذهان، بأسلوب مقنع حكيم، بعيد عن المهاترات والسباب، ومواجهة الأفكار الهدامة والمضللة بتقديم الإسلام الصحيح باعتباره منهج الأمة الأصيل الذي ارتضاه اللّه لها، وارتضته لنفسها دينا، مع إبراز خصائصه من الشمول والتوازن والعمق والإيجابية.
- ترسيخ معنى أخوة الإسلام ووحدة أمته الكبرى، ومقاومة النزعات والعصبيات العنصرية والمذهبية والإقليمية وغيرها المفرقة للأمة الواحدة، والاهتمام بقضايا المسلمين داخل العالم الإسلامي وخارجه، حتى لا ينفصل المسلم فكرياً وشعورياً عن إخوانه المسلمين في كل مكان.
- العمل على تنقية الأجواء وتصفية النفوس في المجتمعات العربية والإسلامية والدعوة إلى الإصلاح، بالحكمة والموعظة الحسنة، وصولاً إلى لم الشمل وتوحيد الكلمة وتقوية نسيج المجتمع والأمة، وترسيخ قيم المحبة والمودة والصفاء والتسامح بين أفراده وفئاته على اختلاف أطيافهم ومذاهبهم.
- ربط الخطبة بالحياة وبالواقع الذي يعيشه الناس وذلك بالتركيز على علاج أمراض المجتمع، وتقديم الحلول لمشكلاته المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء (مكة المكرمة رابطة العالم الإسلامي: ١٩٧٥، ١١ – ١٣).

المحور الثاني : أسباب ثورة ٢٥ يناير وأهم أهدافها.

خرج الشعب المصري في ٢٥ يناير ٢٠١١ رافعاً شعار (عيش – حرية – عدالة اجتماعية)، وهو شعار يؤكد عظمة الشعب المصري وحضارته المجيدة، فقد استطاع من خلال أربع كلمات أن يوجز ويختزل اختزالاً بما لا يخل بالمعني وبحجم المعاناة والمكابدة التي يكابدها ويصبر عليها هذا الشعب لسنوات طوال، معبراً بذلك عن الانتهاكات المتواصلة والممنهجة التي طالت الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان المصري (عماد أحمد الأزرق: ٢٠١٣، ٥٧).

أسباب ثورة ٢٥ يناير

أولاً : غياب المشاركة الشعبية وقنواتها السلمية وذلك من خلال

(أ)هيمنة الحزب الوطني علي الحياة السياسية في مصر

فقد عاشت البلاد في ظل حكم مبارك في ظل تعددية سياسية مقيدة، وتهميش للأحزاب السياسية، وهيمنة مطلقة للحزب الوطني، وهو الحزب الحاكم المدعوم بوسائل الإعلام بمختلف أنواعها، بالإضافة إلي سيطرة مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال علي الحزب التي تستطيع من خلالها فعل أي شيء في أي وقت خدمة لأغراض وأهداف الحزب، يضاف إلي ذلك أن رئيس الجمهورية بما يمتلكه من صلاحيات وسلطات يقع علي رأس هذا الحزب (رضا عبد الرزاق البسيوني: ٢٠١١، ١٧ – ١٩).

(ب) فرض القيود علي مؤسسات المجتمع المدني (النقابات المهنية، والحركات العمالية، والاتحادات الطلابية)

فقد حرصت الحكومة علي وضع هذه المنظمات تحت سيطرتها و ذلك من خلال القوانين التي تكفل للأجهزة الإدارية السيطرة علي هذه المنظمات مثل حق

الاعتراض علي تأسيس الجمعيات الأهلية والتعاونية، وحق الاعتراض علي المرشحين لمجالس إداراتها، وتعطيل قراراتها، واقتراح حلها.

ويتضح موقف الحكم من هذه المنظمات والإصرار علي وضعها تحت الوصاية الإدارية أنه رغم صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ إلا أن الحكومة عاودت إصداره بنفس مواده استيفاء للشكل فقط، حيث صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والخاص بالجمعيات الأهلية والذي نص في المادة السابعة منه علي إلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ كما ألغي كل نص يخالفه (الشحات محمد خليل عاشور: ٢٠١٢، ١٦١)

ثانياً: غياب مبدأ التوازن بين السلطات

يشير الواقع السياسي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير إلي التداخل الكبير بين سلطات الدولة الثلاث، حيث يرصد التراث السياسي المتراكم، والبيئة السياسية والدستورية الاختلال الواضح في بنية واختصاصات السلطات الثلاث لصالح السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية، مما أدي إلي هامشية دور السلطة التشريعية ومحدوديتها، بل وتبعيتها للسلطة التنفيذية هذا من ناحية، ومن ناحية أخري أثر ذلك علي عمل واختصاصات السلطة القضائية، وأدائها للمهام المنوطة بها في ظل الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية (نبيل عبد الفتاح: ٢٠٠٦، ١٦ – ١٧).

ثالثاً: غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة وتقاسمها

يتضح من دراسة النظام السياسي المصري قبل ثورة ٢٥ يناير الانعدام التام للطرق النظامية الخاصة بتجديد عناصر المؤسسات المختلفة في الدولة أو تقديم مؤسسات منافسة مما يتيح عملية تداول السلطة علي كافة المستويات، ونظراً لانفراد الحزب الوطني بالسيطرة علي الأفرع الثلاثة للسلطة في النظام بوظائفها المختلفة التي تتمثل في صياغة التشريعات، وصنع السياسات وتنفيذها والرقابة علي تنفيذها، والفصل في النزاعات التي تتصل بأي من ذلك، عاني النظام من تمركز شديد للقوة أدي إلي ركود العملية السياسية فيه، ولم يعد الحزب الوطني حزباً من الأحزاب المتنافسة في النظام ولكنه أصبح كياناً حاكماً ومهيمناً علي كافة جوانب الحياة السياسية له سلطة مطلقة قائمة علي كافة الأسس الشرعية وغير الشرعية (ياسمين أحمد محمود: ٢٠١٦، ١٠٤).

رابعًا: تشويه الحياة السياسية في مصر (الفساد السياسي)

ومن أهم أوجه الفساد التي ساعدت في تشويه الحياة السياسية في مصر وعرقلة أي محاولات إصلاحية نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي (تزوير الانتخابات – تزاوج المال والسلطة).

أ- تزوير الانتخابات

ويمكن رصد مظاهر الفساد في الانتخابات المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير علي النحو التالي: (نهي محمد إبراهيم الدسوقي: ٢٠١٦، ٥٦ ــ ٦٧)

- تزوير الانتخابات عن طريق التلاعب في كشوف الناخبين، وذلك لصالح مرشحين دون غيرهم.
- انتشار الرشاوى الانتخابية وذلك من خلال شراء أصوات الناخبين مقابل بعض المال، استخدام العنف من قبل بعض المرشحين الذي وصل أحيانا إلي القتل، وعدم حياد الأمن لدرجة عرقلة الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم كما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٥.
- التحايل علي القانون وعدم احترام الأحكام القضائية التي تقضي ببطلان الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية.

- غياب الإشراف القضائي في بعض الانتخابات.
- انحياز الإدارة الحكومية لصالح الحزب الوطني ومرشحيه.

وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ تجاوزات وتزويراً واسعاً وأصبح المجلس قاصراً علي الحزب الوطني وخالياً من أي شكل من أشكال المعارضة فقد شهدت هذه الانتخابات تجاوزات منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو قانوني وسياسي من قبل إدارة الحزب الوطني (محمد سعد أبو عامود: ٢٠١١، ٢٩).

ب- تزاوج السلطة بالمال

وفي هذا الإطار تجد عدة مؤشرات ملحوظة لظاهرة تزاوج السلطة بالمال وزيادة تأثيرها في سياسات مصر قبل ثورة ٢٥ يناير منها علي سبيل المثال:

- زيادة عدد رجال الأعمال في المؤسسات الرئيسية للحزب الحاكم: حيث ظهر عدد كبير من رجال الأعمال البارزين في مصر في الهيئات القيادية للحزب الوطني، حيث ضمت الأمانة العامة للحزب الحاكم عدداً من رجال الأعمال المؤثرين في منتصف عام ٢٠٠٨ كان في هذه اللجنة ما لا يقل عن ٢٥ رجل أعمال بين أعضائها الـ ١٢٥ وهو ما يشكل خمس مجموع الأعضاء.
- زيادة عدد الوزراء من القطاع الخاص في الحكومة المصرية حيث احتل ستة من أصحاب الأعمال مناصب وزارية في وزارة أحمد نظيف المشكلة في سبتمبر ٢٠٠٥، وما يلفت الانتباه هنا أن معظم هؤلاء الأعضاء لم يعرف عنهم الاهتمام بالشأن العام علي الإطلاق قبل تولي الحقائب الوزارية.
- زيادة عدد رجال الأعمال في مجلسي الشعب والشورى فقد كان يوجد ٣٧ عضواً عام ١٩٩٥ ينتمون إلي فئة رجال الأعمال وزاد هذا العدد بصورة ملحوظة في المجالس النيابية المنتخبة سنة ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ (عبد الفتاح الجبالي: ٢٠١٠، ١٢)

خامساً: تقييد الحقوق والحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان

يعتبر قانون الطوارئ من أهم القوانين المكبلة للحقوق والحريات العامة، وقد تم فرض حالة الطوارئ علي مصر منذ عام ١٩٦٧ بمقتضي القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، وتم إنهاء حالة الطوارئ عام ١٩٨١ لمدة ١٨ شهر وأعيد فرضها بعد اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في عام ١٩٨١ وتمديدها حتى تم إيقاف العمل بها نهائياً بمقتضي قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٣١ مايو ٢٠١٢.

ويري البعض أن هذا القانون قد استخدم كأداة تستخدمها السلطة التنفيذية لتقليص الحريات العامة والعصف بالحقوق التي يكفلها الدستور المصري، وإيقاف النشاط السياسي الجماهيري، ومحاصرة الأحزاب داخل مقراتها وحرمانها من الالتقاء بجماهيرها مما حال دون قدرتها علي كسب عضوية جديدة أو طرح رؤاها علي المواطنين في المناسبات السياسية وإزاء الأحداث والتطورات السياسية (الشحات محمد خليل عاشور: ٢٠١٢، ١٨٦).

سادساً: تقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تؤكد علي انحياز النظام لخدمة الطبقة الرأسمالية المحلية والأجنبية علي حساب الطبقة الوسطي والفقراء، حيث عاني المواطنون في مصر من تفاقم مشكلات عدة أبرزها

أ- تزايد معدلات الفقر

وفقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام (٢٠١٠ / ٢٠١١)، فقد ارتفعت نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) وفقاً لمستوي الفقر الكلي علي مستوي إجمالي الجمهورية في الفترة من ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حتي ٢٠١٠ / ٢٠١١ من ١٦.٧% إلي ٢٥.٢٠% أما فيما يتعلق بنسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي) خلال نفس الفترة فقد تطور من ٢.٩% إلي ٤.٨%. [١]

وترجع ظاهرة الفقر في مصر إلي العديد من الأسباب منها تواضع معدلات النمو وتذبذبها وانتشار البطالة، ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب تبني سياسات السوق مثل تخفيض قيمة الجنيه، الزيادة في أسعار الطاقة والنقل والسلع التي كان ينتجها القطاع العام، زيادة الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها، التضخم، تدني مستويات الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة بالإضافة إلي ترك تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة بواسطة المشروعات الخاصة لآلية العرض والطلب، وتلاشي الرقابة علي الأسعار مما أدي إلي ارتفاع تكاليف المعيشة، كما تم فرض رسوم مرتفعة لخدمات المرافق العامة والكهرباء والغاز الطبيعي والتليفون والنقل وزيادتها علي الخدمات الأساسية التي كانت تقدم مجاناً في السابق مثل التعليم والرعاية الصحية (حنان كمال عبد الغني: ٢٠٠٩، ٧٣).

ب- ارتفاع معدلات البطالة

قامت ثورة ٢٥ يناير ومعدلات البطالة في مصر وصلت إلي ١١. ١ % من قوة العمل عام ٢٠١٠ أي ما يوازي ٩. ٢ مليون عاطل وفقاً للإحصائيات الرسمية، حيث تشير الإحصائيات غير الرسمية إلي ارتفاع النسبة إلي ٢٧ % من قوة العمل بما يوازي ٥. ٨ مليون عاطل وهو ما يمثل إهدار لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو قوة العمل، وتتضاعف قيمة هذا الهدر نظراً لأن الغالبية العظمي من العاطلين في مصر أو نحو ١. ٩٥ % منهم من خريجي النظام التعليمي المتوسط والعالي، ونحو ٩٩% منهم من الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٤٠ سنة (عبد الله محمد عرفان: ٢٠١٢، ٢٢٢).

ج- عدم العدالة في توزيع موارد الدولة

يتحدد توزيع الدخل في أي دولة من خلال نظام الأجور، بينما يتم إعادة توزيع الدخل وتحسينه من خلال نظم الضرائب والدعم والتحويلات والخدمات العامة المجانية، وقد ساء توزيع الدخل في مصر لدرجة جعلت غالبية المواطنين لا يشعرون بأية ثمار للنمو الاقتصادي الذي تشير بيانات الحكومة إلي تحقيقه وذلك بسبب سوء نظام الأجور (ياسمين أحمد محمود: ٢٠١٦، ١٦٥)

فأجور قطاع واسع من العاملين تضعهم في حالة فقر أو حتى فقر مدقع، حيث يحصل خريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي علي أجر أساسي وبدلات تصل إلي ١٥٠ جنيها شهرياً، ويتحدث وزير التنمية الإدارية قائلاً أنه يصل إلي أكثر من ٢٠٠ جنيه شهرياً، وفي الحالتين فهو أجر هزلي لا علاقة له بتكاليف المعيشة الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية وانتقالات، وهو دعوة صريحة للفساد لموظفي الجهاز الحكومي الذين لا يجدون مخرجاً من أجل الحصول علي ضرورات الحياة سوي طرق ملتوية أو فاسدة أو تؤدي لسحق آدميتهم (فرغلي هارون: ٢٠١٢، ٨٨).

وكما يؤكد تقرير الاتجاهات الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ فإنه في مقابل التدني الشديد للأجور الأساسية للموظفين في الجهاز الحكومي، فإن هناك قلة من القيادات الإدارية تحصل علي دخول مرتفعة من

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠ / ٢٠١١)

البدلات والعمولات والحوافز والمصاريف والأرباح والمكافآت، ولا توجد علاقة بين أقصي دخل وأقل دخل في الجهاز الحكومي والقطاع العام و الهيئات الاقتصادية (أحمد السيد النجار: ٢٠٠٨: ٢)

د- تدني مستوي الخدمات والمرافق العامة

أدي انسحاب الدولة من الإنتاج وتقديم الخدمات المترافق مع الخصخصة إلي نوع من الرأسمالية الفوضوية وهو ما أدي إلي فقدان أي تأثير تراكمي للنمو الاقتصادي (عبد الله محمد عرفان: ٢٠١٢، ٢١٥) ومن الأمثلة علي التدهور الذي أصاب الخدمات العامة نتيجة سياسات الدولة:

١- تدني نسبة الإنفاق علي التعليم

ساءت حصة الإنفاق علي التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغت نسبة الإنفاق العام علي التعليم ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ (٣. ١١ %) من الإنفاق العام للدولة، (٨. ٣ %) من الناتج المحلي (وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١١).

وبهذه النسب من الإنفاق العام علي التعليم، تعد مصر من أدني بلدان العالم في الإنفاق العام في هذا المجال، حيث تشير بيانات البنك الدولي عام ٢٠٠٨، إلي أن معدل الإنفاق بلغ نحو ٤. ٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بصفة عامة، كما بلغ المعدل نحو ٥. ٤ % من الناتج في الدول متوسطة الدخل بصفة عامة، وبلغ المعدل نحو ٢. ٥ % في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم البلدان العربية (the world Bank. world Development indicators: ٢٠١٠، ١٠٤)

٢- تدني الإنفاق العام علي الصحة

بلغت قيمة الإنفاق العام علي الصحة نحو ٨. ٢٣ مليار جنيه أي نحو ٥، ١ % من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١، علماً بأن متوسط الإنفاق العام علي الصحة يبلغ ٨. ٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ نحو ٧. ٢ في الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل، أي أننا نصنف ضمن الأدنى عالمياً في الإنفاق العام علي الصحة (أحمد السيد النجار: ٢٠١١، ٦٤).

أهداف ثورة ٢٥ يناير

(١) إقامة حياة ديمقراطية سليمة

قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتسقط نظاماً مستبداً ولتقيم دولة تطلق فيها الحريات وتصان الحقوق، وهي آمال لن تتحقق من دون التأسيس لحياة ديمقراطية سليمة، يتمتع فيها الشعب بحقه في تقرير مصيره بنفسه، و تمثل الديمقراطية في جوهرها أسلوباً في إدارة الحكم أو السلطة السياسية يتسم بالمشاركة والتنافس والتداول في مقابل الأسلوب الاستبدادي أو الدكتاتوري الذي يتصف بالفردية والتسلط والإقصاء والديمومة عبر صيغ مختلفة من التمديد والتوريث، إن الديمقراطية في هذا المعني، هي مجموعة التنظيمات التي تتعلق بالتمثيل النيابي وقيام الدولة علي أساس توزيع السلطات، مع إتاحة إمكانية التنافس بين المجموعات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومجموعة الحقوق التي يجب أن يوفرها ويضمنها المجتمع والدولة للمواطن (سهيل الحبيب: ٢٠١٤: ٢٠١٤، ٣٠).

فالديمقراطية بإيجاز نهج للحكم يقوم علي الانتخابات الحرة، والمؤسسات الثابتة، وتداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين، ويقابلها علي النقيض النظام الشمولي الذي يتولى الحكام في ظله السلطة أما بحكم المولد أو الصدفة أو الثراء أو العنف أو التعيين (صاموئيل هانتنجتون: ١٩٩٣، ٥).

وتهدف الديمقراطيات عموماً إلي الوصول بالمجتمعات إلي الاستقرار، وإعلاء روح الأمن والانتماء وإتاحة الفرصة لتفتح شخصية المواطن، وتشجيعه علي الابتكار والتجديد، فهي الوسيلة لإطلاق طاقات المجتمع، وتحريرها من السلبية والتواكل، والزج بها في معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي والثقافي، فالمجتمعات البشرية لا تنمو ولا تتقدم دون تسخير طاقاتها البشرية كافة، ولا يكون ذلك إلا بفك قيود الاستبداد السياسي عنها وتحرير إرادتها المصادرة، وتمتعيها بفرص المشاركة في صنع المستقبل والمصير وطنياً وقومياً (المشروع النهضوي العربي: ٢٠١٠، ٧٦).

(٢) تحقيق العدالة الاجتماعية

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة علي حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم لإطلاق طاقاتهم من مكامنها، ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات، بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع علي النماء والتقدم المستدام، وهي أيضاً الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخري، وتتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية علي القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (إبراهيم العيسوي: ٢٠١٤، ٩٥).

وللانتقال بالعدالة الاجتماعية من شعار أو هدف نظري إلي واقع ملموس يتم تطبيقه علي أرض الواقع فإن ذلك يتطلب:

أ- تغيير النمط الاقتصادي القائم (النمط الرأسمالي، الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن) وتأسيس نمط اقتصادي أكثر عدلاً يتضمن حلاً حقيقياً للمشكلات المجتمعية (التنمية المستقلة / الاعتماد علي الذات).

ب-التأكيد علي الدور الاجتماعي للدولة في مجال السياسات الاجتماعية.

ج-إعادة توزيع الدخول بما يتوافق والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال (إصلاح نظام الأجور، تحقيق العدالة الضريبية، إصلاح نظام الدعم (ضرورة وصول الدعم إلي مستحقيه).

د- وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وذلك من خلال تحقيق ربط حقيقي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية علي أرض الواقع وبين الوثائق الدستورية والقوانين، ومن هذه الحقوق (السكن الملائم، العمل، الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، الحق في التعليم الجيد).

ه- منع ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

(٣) تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان

تعرف حقوق الإنسان بأنها: الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون، وينطبق عليهم الشرط الإنساني، أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد ولا يستأذن فيها من السلطة، وهذه الأخيرة لا تمنحها ولا تمنعها (علي صالح الدباس: ٢٠٠٥، ٢٧).

وتعرف حقوق الإنسان طبقاً لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ لميثاق الأمم المتحدة بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والنصوص التي تهدف للوصول إلي المستوي المشترك في توطيد واحترام الإنسان وتحقيق الحرية والعدل والسلام في العالم (الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقلاً عن: **http: www. un. org/ar/documents/udhr/** بتاريخ ٢ / ٦ / ٢٠١٢)

ويمكن تعريف حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق التي أقرتها الشرائع السماوية، ونصت عليها المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتي تمنح

للإنسان بغض النظر عن نوعه أو عرقه أو عقيدته أو دينه أو لونه أو جنسيته أو لغته أو قدراته، بهدف تحقيق حرية وكرامة الإنسان لكي يؤدي دوره ورسالته في الحياة.

ولقد شاع تقسيم الحقوق والحريات العامة حسب تطورها إلي ثلاثة أجيال: (محمود شريف بسيوني، محمد هلال: ٢٠١٢، ١٥٠)

الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية

الحقوق المدنية والسياسية، وهي مجموعة من المبادئ التي تهدف إلي حماية الإنسان من التعدي علي نفسه أو عرضه، وتندرج ضمن هذه الطائفة مجموعة من الحقوق مثل: حق الإنسان في الحياة، والحق في الحرية والسلامة الشخصية، حرية التنقل، وحظر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، ومنع التمييز بين المواطنين علي أي أساس، والحق في حريتي العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، الحق في الزواج، الحق في التملك، الحق في التمتع بالجنسية.

ويضاف إلي هذه الحقوق مجموعة من الحريات المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة والانخراط في الشأن السياسي، كحق الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع، وإنشاء الجمعيات والأحزاب، الحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في الانتخاب تصويتاً وترشيحاً.

الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تهدف الحقوق الاقتصادية إلي تمكين المواطن من ممارسة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلي تنمية مهارات القوي العاملة لتتمكن من زيادة إنتاجها وكفاءتها، ومن بين هذه الحقوق: الحق في العمل في ظروف وأماكن مناسبة، والحق في الحصول علي مقابل مجز وملائم لطبيعة العمل، والمساواة في أماكن العمل، وكفالة التدريب المهني والفني لتطوير قدرات العمال، والحق في تنظيم النقابات العمالية والمهنية.

أما الحقوق الاجتماعية، فترتبط بمقومات ضرورية للعيش الكريم والآدمي، كالحق في المأكل والملبس والمسكن، حق الأمومة، ورعاية الطفولة، وضرورة توفير التعليم والرعاية الصحية للمواطنين، وإقامة نظام للضمان الاجتماعي.

وتتصل المجموعة الثالثة من هذه الحقوق، وهي الحقوق الثقافية، بما يمكن أن نصفه بحق المواطن في التمتع بهويته الثقافية والحضارية بكل ما تتضمنه من مكونات وعناصر، فتنص المواثيق الدولية ذات الصلة علي ضرورة احترام التنوع الثقافي، ورعاية التراث الحضاري للبشرية، وتشجيع الإبداع الفكري والعلمي والفني (محمود شريف بسيوني، محمد هلال: ٢٠١٢، ١٥٠).

وتوجد علاقة تكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية من جانب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب آخر، وأن الكرامة الإنسانية لا تكتمل ولا تصان من دون تمتع الفرد بكل هذه الحقوق والحريات ((إن منح الحقوق السياسية دون التحرر الاقتصادي، وتحرير الناس من التبعية يعني إعطاء الناس حقوقاً علي الورق دون إمكانية ممارستها)) (برهان غليون، عزمي بشارة، وآخرون: ١٩٩٤، ١٨٧)

الجيل الثالث: الحقوق التضامنية

هذه الحقوق ليست ممنوحة ولا مستحقة للفرد فحسب، وإنما هي حقوق يتمتع بها المجتمع – بل والجماعة الإنسانية بأسرها – ككيانات جامعة وحاضنة للبشر، وهي ناتجة عن وعي دولي بترابط مصير الشعوب وسلمها بتطور التنمية الإنسانية العادلة لتأثير النظام الاقتصادي العالمي علي نمو الشعوب بما يتطلب التضامن فيما بينها ومع الأجيال اللاحقة ومن ضمن تلك الحقوق الحق في التنمية المستدامة، والحق في البيئة النظيفة، والحق في السلام، الحق في تداول المعلومات وعدم حجبها، الحق في حماية التراث (سكاكني باية: ٢٠١١، ٣٠).

وتتطلب حماية وصون الحقوق والحريات الأساسية في مصر أن يتخذ المجتمع عدة خطوات وإجراءات منها:

- وضع الضوابط اللازمة لحمايتها ومباشرتها والتمتع بها مع الضمانات الضرورية التي تكفل تنفيذ هذه الضوابط وحمايتها، وفي مقدمتها الحماية والضمانة الدستورية والقانونية والقضائية، وبدون هذه الضمانات تصبح الحقوق والحريات المقررة للأفراد مجرد تعهدات أو نصوص نظرية ليس إلا، فالعبرة ليست فقط بشمول الدساتير والمواثيق الوطنية والدولية للعديد من الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإنما هي أساساً بمدي توافر الضمانات المقررة لكفالة تنفيذ هذه الأحكام، وبمدي سلطة الدولة في تقييد هذه الضمانات (محمد أمين جبر: ٢٠١١، ٧٥).
- عدم صدور قوانين وتشريعات تفرغ المبادئ الدستورية من مضمونها وتحولها إلي شعارات جوفاء، وتقوض كثيرا من الحقوق التي ورد ذكرها في الدستور (محمود شريف بسيوني، محمد هلال: ٢٠١٢، ١٥٦).
- العمل علي توعية المواطنين بحقوقهم من خلال التوعية القانونية المباشرة، بمعني التوعية بالمواثيق الدولية التي تنص علي احترام هذه الحقوق، والتوعية بالقوانين والتشريعات المصرية، إلي جانب التوعية بالدستور المصري، وما يتضمنه من مواد تحمي أو تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان (بهي الدين حسن: ٢٠٠٥، ٢٩٨).
- الاهتمام بتنشئة الأطفال علي المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وممارستها والدفاع عنها، وهو ما يتطلب تثقيف المعلمين والقائمين علي رعاية الطفل علي التعامل الصحيح بما يتناسب مع إنسانيته، وتضمين المناهج التعليمية والكتب المدرسية المفاهيم الديمقراطية، ومفاهيم حقوق الإنسان، والقيم المرتبطة بالعدالة والمساواة، كما يجب عدم الفصل فيما يقال في المؤسسات التعليمية وبين ما يعايشه الطفل في الحقيقة، إن تغيير المناهج وتطويرها في هذا الاتجاه يساعد علي تغيير ثقافة المجتمع تجاه قضايا حقوق الإنسان علي المدى الطويل (صلاح فضل، محسن يوسف: ٢٠٠٦، ١٣٣).

المحور الثالث : التصور المقترح لإسهام خطبة الجمعة في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير

يمكن للخطبة الجمعة أن تسهم في تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير، وذلك من خلال إيجاد خطاب ديني يلبي احتياجات الجماهير التي خرجت إلي الميادين ترفض الاستبداد السياسي، والتخلف الاقتصادي، والجمود الفكري، ويستجيب للتطلعات المشروعة في الحرية، والكرامة والعدالة، خطاب ديني ينفذ إلي احتياجات الناس ومشاكلهم الواقعية، وأن يتجاوز العبارات العامة، والجمل التوفيقية، خطاب ديني ينزل النص علي مقتضيات اللحظة الراهنة، ويأخذ الواقع بعين الاعتبار والفحص العميق، متجاوزاً النظرة الضيقة التي خلفتها عصور التراجع والجمود والتسلط علي المؤسسة الدينية وحتي يتحقق ذلك لابد من:

١- انتقاء أفضل العناصر للقيام بالدعوة بحيث يتم رفع الحد الأدنى للقبول بكليات إعداد الدعاة بحيث لا يقل عن (٧٠ %)، وتفعيل دور المقابلة الشخصية التي تعقد لقبول الطلاب، وأن تؤخذ مأخذ الجدية وألا يتم إجرائها بصورة شكلية، بحيث لا يلتحق بهذه الكليات إلا من تتوافر فيه متطلبات العمل بمجال الدعوة.

٢- تجديد مناهج الدراسات الإسلامية، ومراجعة مقررات كليات أصول الدين والدعوة (كليات إعداد الدعاة) بما يمكن الدعاة من فهم الرؤى الكلية لمناهج العلوم الإسلامية وتكاملها والانطلاق من هذا الفهم الكلي والواعي، وتنمية مهارات فهم

النص فهماً صحيحاً في ضوء الإلمام الجيد بالثابت والمتغير، وتطبيقه علي الواقع المتغير، بما يكفل تكوين عقلية مستنيرة ومعتدلة تميز بين الكليات والجزئيات، والأصول والفروع، تراعي الأولويات فتجعل همها الأكبر الاشتغال بقضايا الأمة المصيرية حتي تنهض من كبوتها، وتخطو إلي الإمام علي هدي وبصيرة.

٣- الاهتمام بعملية اختيار الدعاة عند التوظيف بعد التخرج وتوضع الضوابط والشروط المناسبة وتنفذ بدقة وعناية، وتعقد اللجان الموضوعية لاختيارهم وألا يناط بخريجي كليات أخرى غير كليات الدعوة العمل في مجال الخطابة.

٤- عقد دورات تدريبية للدعاة علي نحو مستمر ومتنوع في ضوء مستجدات العصر، وفقه الواقع، المقاصد، والأولويات، والموازنات، المآلات، والنوازل، وتقدم هذه الدورات التدريبية من قبل متخصصين في مجالات علمية متنوعة، وألا تقتصر علي الدراسات النظرية، بل تعتمد علي الدراسة العملية كعقد الندوات وإقامة حلقات للمناقشة، وإلقاء الخطب والمحاضرات، علي أن يعقد في نهايتها امتحانات نظرية وعملية، مع وضع نظام للحوافز لمن يجتازون هذه الدورات بنجاح وأن يكون اجتيازهم لها من بين معايير ترقيتهم ومكافآتهم.

٥- أن يقوم الأزهر الشريف بتكوين لجان من العلماء الأكفاء يعكفون علي (كتب التفسير والفقه والتصوف والتوحيد والتاريخ الإسلامي الخ) لتنقيتها من كل دخيل لا يمت إلي الإسلام بصلة، ثم تجمع ذلك في كتاب مستقل ينشر في الأوساط العلمية والأوساط العامة، وأن تراعي وزارة الأوقاف توزيع هذا الكتاب عي الأئمة والدعاة، وعقد اختبارات تأهيلية لهم علي أساس الإحاطة العلمية بمضمونه، بما يكشف أمام الأئمة والدعاة مواضع المرويات الدخيلة فيجردوا خطابهم الديني منها.

٦- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدعاة بما يحفظ لهم كرامتهم وبما لا يصرفهم عن مهمتهم الدعوية سعياً وراء الرزق فضلاً عن أن يمكنهم من الاطلاع والبحث في مجال الدعوة.

٧- تهيئة المناخ العام الصالح للدعوة وذلك من خلال إعطاء الدعاة والأئمة مزيدًا من الحرية والعمل على تأكيدها خلال عملهم بالدعوة والتبليغ، والعمل على حمايتهم من أي اضطهاد حتى يتمكنوا من أداء رسالة المسجد في مواجهة التحديات المحيطة بهم، وإذا كنا نطالب بإعطاء الدعاة الحرية الكاملة في تناول مشكلات المسلمين وقضاياهم، فمن واجب الدعاة كذلك ألا يسيئوا استخدام هذه الحرية بما يسيء إلى أممهم ودولهم دون غاية من دين أو دنيا تبرر هذه الإساءة، وإذا كان هناك من ضابط لهذه الحرية فهذا الضابط يتمثل في أمرين:

أ- تجريد الغاية كليةً لله تعالى.

ب- سمو الأسلوب واستقامة المنهج بالالتزام بما أرسته الآية المباركة ((ادع إلي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين)) (النحل: ١٢٥)

إن حرية الدعوة يقابلها الالتزام بهذا الأدب الإلهي الذي سنة الله تعالى لإمام الدعاة صلوات الله وسلامه عليه.

٨- وإذا كانت وزارة الأوقاف قامت بتوحيد خطبة الجمعة فإن الباحث يوصي القائمين علي إعداد هذه الخطب بضرورة:

- مواكبة الخطاب الديني للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة، وربط الموضوعات الدينية بالأحداث الجارية حتى لا يكون الخطاب الديني في واد والناس في واد آخر، مع العمق والتركيز في معالجة الموضوعات بحيث تكون الموضوعات

والقضايا المطروحة مؤسسة علي دراسات وأصول وركائز علمية.

- التخطيط الواعي والهادف لمضمون الخطب، وذلك بتحديد الأولويات التي تشغل الرأي العام لاقتراح حلول دينية لما يعاني منه جمهور المسلمين من مشكلات يومية، وما يمكن أن يستحدث من مشكلات، ويقترح الباحث توسيع دائرة المشاركة في اختيار موضوعات الخطبة بحيث يمكن لجمهور المسلمين أن يقترحوا موضوعات الخطبة، ويمكن تحقيق ذلك بأن تقوم وزارة الأوقاف بتخصيص نافذة في موقعها علي الإنترنت لتلقي اقتراحات لموضوعات خطبة الجمعة تعبيراً عن الحرص البالغ علي الارتقاء بالخطبة، وجعلها أكثر تفاعلاً مع قضايا العصر.
- دمج قيم التنمية في بنية الخطاب الديني، بحيث يتجه الخطاب نحو دفع عملية التنمية، ونحو تخليق طاقة للعمل والإنجاز، ونحو دفع العمل الجماعي وقيم المواطنة والوحدة الوطنية، وحب الوطن والدفاع عنه، والمشاركة السياسية، والاهتمام بترسيخ القيم والمقاصد الإسلامية الكبرى، وفي مقدمتها: قيم الكرامة والعدل والمساواة، والحرية والتسامح والسلام.

مراجع البحث:

١) إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، ط١، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

٢) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، ج١، (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت).

٣) أحمد السيد النجار وآخرون: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، السنة العاشرة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نوفمبر ٢٠١١)

٤) أحمد السيد النجار: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨، السنة السابعة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٨).

٥) أحمد عبد الكريم أحمد محمد: الفاعلية التربوية لخطبة الجمعة من وجهة نظر المصلين، رسالة ماجستير، تخصص التربية الإسلامية كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، (المملكة الأردنية الهاشمية جامعة اليرموك، ١٩٩١).

٦) أحمد عبد الله زايد: قيم التنمية في الخطاب الديني المعاصر، الورقة البحثية رقم (٢١)، (القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١).

٧) الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم وسننه وأيامه (المشهور بصحيح البخاري)، تحقيق محب الدين الخطيب، ط١ (القاهرة، المكتبة السلفية، ١٤٠٠ هـ)

٨) الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلي الله عليه وسلم (المشهور بصحيح مسلم)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، (دار إحياء الكتب العربية، عيسي البابي الحلبي وشركاه، ١٤٣٧ ه)

٩) بهي الدين حسن: دور المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان (في) محسن عوض (محرراً) حقوق الإنسان والإعلام، ط٣ (القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥)

١٠) برهان غليون، عزمي بشارة، وآخرون: حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، ط١، (، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤ م).

١١) حنان محمد عبد المجيد: " التوجهات الفكرية للدعاة الجدد نحو قضايا الإصلاح الاجتماعي" دراسة تحليلية لمضمون الخطاب الديني الجديد في الخطاب الإعلامي لعمرو خالد، بحث مقدم في الملتقى الأول للباحثين الشباب تحت عنوان: الإعلام وقضايا الإصلاح في مصر، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، في الفترة ٢٧-أبريل ٢٠٠٦).

١٢) حنان كمال عبد الغني: المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري (٢٠٠٣ــ ٢٠٠٨) رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

١٣) رباب جلال محمد: قضايا المرأة في الخطاب الديني المعاصر دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة والاجتماع، (كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٤).

١٤) رضا عبد الرازق البسيوني: كواليس الثورة، (القاهرة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠١١)

١٥) سكاكني باية: دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، رسالة دكتوراه، قسم القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري الجزائر، ٢٠١١)

١٦) سهيل الحبيب: المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية ((مقدمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجيا العربية المعاصرة))، ط١ (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)

١٧) الشحات محمد خليل عاشور: فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر محاولة لبناء نموذج حزبي فعال، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢).

١٨) صاموئيل هانتنجتون: الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط١ (الكويت دار سعاد الصباح، ١٩٩٣ م).

١٩) صلاح فضل، محسن يوسف: الإصلاح وحقوق الإنسان في العالم العربي، منطلقات أساسية، المؤتمر الثاني للإصلاح العربي، التجارب الناجحة (الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦)

٢٠) عبد الفتاح الجبالي: تضارب المصالح في مصر: الواقع وآليات الإصلاح، كراسات استراتيجية، العدد رقم ٢١٤، السنة العشرون (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠).

٢١) عبد الله محمد عرفان: الاقتصاد السياسي للثورة: مصر بين نظامين ومداخل جديدة للنظر: في: الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي، مجلة أمتي في العالم (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٢).

٢٢) علي صالح الدباس، علي عليان محمد: حقوق الإنسان وحرياته (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

٢٣) عماد أحمد الأزرق: حقوق الإنسان ومنظماتها وثورة ٢٥ يناير، (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣).

٢٤) فرغلي هارون: الجرائم الاجتماعية لعصر مبارك، ط١ (القاهرة، دار إنسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٢٥) ـمحمد أبو زهرة، الخطابة أصولها: الخطابة أصولها تاريخها في أزهي عصورها عند العرب، ط٢، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠).

٢٦) محمد أمين جبر: المرجعية الإسلامية للدولة المدنية القانونية الحديثة رؤية لمصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ط١، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١).

٢٧) محمد سعد أبو عامود: قضايا وإشكاليات انتخابات ٢٠١٠، مجلة الديمقراطية (القاهرة، السنة ١١، ع ٤١، ٢٠١١).

٢٨) محمد عماد محمد: مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، مقال بعنوان: خطبة الجمعة في العالم الإسلامي، كتاب الأمة (٢٨) (قطر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤١١ ه)

٢٩) محمود شريف بسيوني، محمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، ط١، (القاهرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢).

٣٠) محيى الدين عبد الحليم: خطبة الجمعة و الاتصال بالجماهير، (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٠).

٣١) مركز دراسات الوحدة العربية: المشروع النهضوي العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)

٣٢) مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، قرارات و توصيات مؤتمر رسالة المسجد، ١٩٧٥.

٣٣) نبيل عبد الفتاح: القضاة والسلطة التنفيذية السعي إلي الاستقلال، (في) عمرو هاشم ربيع (محرراً) مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

٣٤) نهي محمد إبراهيم الدسوقي: تأثير الفساد السياسي علي استقرار النظام السياسي المصري ١٩٩٠ ــ ٢٠١١) رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦).

٣٥) ياسمين أحمد محمود: مداخل تفسير الظاهرة الثورية ((دراسة حالة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، جامعة القاهرة، ٢٠١٦).

٣٦) يسري محمد هانئ: يوم الجمعة وخطبته في موكب الدعوة، ط١ (المنصورة، دار الكلمة، ١٩٩٧)

٣٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠ / ٢٠١١)

٣٨) وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١١.

٣٩) الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

40) Available at: http: www. un. org/ar/documents/udhr/2/6/2012

41) The world Bank. World Development indicators **2010**